الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري

أ. فتيحة صالحي
جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر
hamdaoui_tata7@yahoo.fr

د. الطاوس حمداوي
جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر
hamdaoui_tata7@yahoo.fr

The Banking merger as a necessity to improve the performance of the Algerian banking system

Mr. Salhi Fatiha
University of Badji Mokhtar - Annaba; Algeria

Dr. Hamdaoui Taous
University of Badji Mokhtar - Annaba; Algeria

Received:2016 Accepted: 2016 Published: 2016

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على موضوع الاندماج المصرفي الذي استأثر باهتمام العديد من الجهات الرقابية والبنوك لعلاج معظم المشاكل المصرفية وعلى رأسها ضعف القاعدة الرأسمالية، وتعثر بعض البنوك. فهو وسيلة للاستمرار والنمو، وينتج عنه عدة مزايا، مثل خفض للتكاليف، مما يؤدي إلى زيادة فعالية المصارف المندمجة، إضافة إلى تعزيز مركزها التنافسي. كما يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تنعكس إيجابيا على أداء الجهاز المصرفي كله. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن الجزائر لم تسجل أي حالة اندماج مصرفي، وأن هيمنة البنوك العامة على السوق المصرفي في الجزائر لا يعود إلى كفاءتها، وإنما إلى طبيعة ملكية هذه البنوك للدولة، وإلى ضعف الثقة في البنوك الخاصة، وما ترتب عنه من نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة، نتيجة تعثر تجربة البنوك الخاصة. واستنادا إلى نتائج الدراسة تم التوصل إلى اقتراح الاندماج المصرفي حلا لتنقية الجهاز المصرفي الجزائري وتحسين أدائه.

الكلمات المفتاحية: اندماج مصرفي، جهاز مصرفي، أداء، منافسة، إصلاحات مصرفية.

Abstract :

this study aimed to shed light on the subject of the integration into the banking system, which has attracted the attention of many regulators and banks to treat most banking problems, chiefly the weak capital base, and the failure of some of the banks. It is a way for the continuation and growth, resulting several advantages to reduce costs, increases effectiveness of the merged banks, and to strengthening its competitive position. It also leads to increase profits and this is reflected positively on the performance of the banking system as a whole. The study found a number of results, including: Algeria which has not recorded any case of bank mergers, the domination of the public banks on the banking market in Algeria does not refer to its efficiency, but to the nature of the ownership of these banks of the state, and to the lack of confidence in private banks, resulting in a lack of the spirit of innovation, the development and competition, and this is the result of the finding experience of private banks. Based on the results of the study it has been reached to propose banking integration as a solution to purify the Algerian banking system and improve its performance.

Key words: *bank mergers, banking system, the performance, competition, banking reformation.*

مقدمة

شهدت الساحة المالية والمصرفية الدولية تطورات وتحولات متلاحقة، انعكست على معظم الأنشطة المصرفية، من بينها تحرير تجارة الخدمات، والتقيد بمقررات لجنة بازل، وكذا التوسع في استخدام المعاملات

المصرفية الإلكترونية... وقد ألقت هذه التحديات والتطورات بظلالها على الجهاز المصرفي الجزائري. ولهذا، فإنه من الضروري الأخذ بجملة من الاستراتيجيات لمواجهتها، والرفع من أداء الجهاز المصرفي، وتفعيل دوره. ومن بينها نجد الاندماج المصرفي، الذي يعد من التوجهات الحديثة، التي تؤثر في أداء المصارف وتعزز مركزها المالي وتقويه.

وقد اعتبر كثير من المختصين والخبراء في المجال المصرفي والمالي أن ظاهرة الاندماج التجارية والاقتصادية تعدّ أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم في آليات الاقتصاد العالمي.

إشكالية الدراسة:

مما سبق تتضح لنا إشكالية هذه الدراسة، التي تتمحور فيما يلي: ما أهمية الاندماج المصرفي ودوره في تفعيل أداء الجهاز المصرفي الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ السياسات الإصلاحية المنتهجة لم يكن لها أثر إيجابي في أداء الجهاز المصرفي الجزائري؛
- ✓ الاندماج المصرفي أصبح ضرورة ملحة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري وتفعيل دوره قي الاقتصاد.

مناهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة الاندماج المصرفي والتعرف على ماهيتها، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تقديم المعطيات الإحصائية المتعلقة بحالات الاندماج في الدول العربية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي، حيث تم عرض مراحل الإصلاحات المصرفية، وكذلك الاستعانة بمنهج دراسة حالة لتوضيح وبيان أثر الاندماج وسياسات الإصلاح في أداء الجهاز المصرفي الجزائري. بدراسة تطور مؤشرات المردودية في البنوك الجزائرية للفترة 2002-2013.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مجموعة من القضايا، يمكن حصرها في أن الاندماج المصرفي يعدّ وسيلة لعلاج الكثير من المشاكل المصرفية، من بينها تدني ربحية المصارف وتعثرها؛ كما يكمن في إبراز أهم مزايا الاندماج المصرفي؛ بالإضافة إلى أن عملية الاندماج المصرفي تعدّ من المتطلبات المصرفية لتطوير أداء المصارف بزيادة قدرتها على النمو والاستمرار في السوق.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- ✓ تبيان أهمية الاندماج في تحسين أداء الجهاز المصرفي وتفعيل دوره؛

- ✓ مدى تأثير سياسات الإصلاح في تطور مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الجزائري، وإيجاد الإستراتيجية المثلى لتعزيز قدراته التنافسية.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية:

- **أولا:** ماهية الاندماج المصرفي؛
- **ثانيا:** الاندماجات العربية، وواقع الاندماج المصرفي في الجزائر؛
- **ثالثا:** الاندماج المصرفي ودوره في تحسين أداء البنوك الجزائرية.

أولا: ماهية الاندماج المصرفي

يعدّ الاندماج المصرفي إحدى وسائل النمو والبقاء والاستمرار، فمن أجل تثبيت مركزه في السوق وضمان متانته، يعمد المصرف إلى ضم مصرف آخر أو أكثر إليه أو الاتحاد مع مصرف آخر، للاستفادة من مبدأ وفورات الحجم واحتلال مساحة وحصة أكبر في السوق، وكذا توليد مصادر جديدة للربح، والاستفادة مما يتيحه التقدم التكنولوجي من خدمات وأدوات مالية مبتكرة[1].

1. مفهوم الاندماج المصرفي

يعطي الاقتصاديون تعريفات متعددة للاندماج المصرفي، ينصب جميعها في المعنى نفسه. فمنهم من يعرفه بأنه: "اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر، على تحقيق أهداف لا يمكنها أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد"[2].

ويرى البعض الآخر أن الاندماج المصرفي "عبارة عن اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الاندماج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة، وهو ما يطلق عليه الاتحاد أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدموج، ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير وهو ما يطلق عليه المصرف الدامج، وقد يكون الاندماج جزئيا من خلال الاستحواذ، أي استحواذ حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف"[3]. ويقسم الاندماج المصرفي إلى الأنواع التالية، وهي:

1.1. وفقا لطبيعة النشاط:

يمكن تقسيم الاندماج المصرفي إلى:

❖ **الاندماج الأفقي:**

يتم هذا النوع من الاندماج بين بنكين أو أكثر يعملان في نوع النشاط نفسه أو الأنشطة المترابطة بينها، مثل: البنوك التجارية، أو بنوك الاستثمار والأعمال، أو البنوك المتخصصة. ويكون الهدف منافسة بنوك أخرى. ويخلق هذا النوع من الاندماج المصرفي مشكلة نمو الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق وتزايدها[4].

❖ **الاندماج الرأسي:**

وهو الاندماج المصرفي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة، بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتدادا للبنك الكبير. ويكون الهدف من هذا الاندماج التكامل[5].

❖ **الاندماج المختلط:**

يتم هذا النوع من الاندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها، مثل: الاندماج بين إحدى المصارف التجارية وإحدى المصارف المتخصصة، أو بين إحدى المصارف المتخصصة وإحدى مصارف الاستثمار والأعمال. وهذا النوع من الاندماج يشجع عملية التكامل في الأنشطة بين المصارف، ويؤدي إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبها مزايا تنافسية كبيرة[6].

2.1. **وفقا للعلاقة بين أطراف عملية الاندماج:**

يمكن تقسيم الاندماج إلى:

❖ **الاندماج الطوعي(الإرادي):**

وهو ما يعرف بالاندماج الودي، ويتم بموافقة إدارة كل من المصرفين الدامج والمدموج، وفي هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء المصرف المدموج، ومن ثم تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم خطاب إلى مساهمي مصرفهم توصي فيه بالموافقة على الدمج، يقوم المصرف الدامج بشراء أسهم المصرف المدموج، ويدفع قيمة الأسهم نقدا أو على شكل أسهم لديه[7].

❖ **الاندماج العدائي:**

وهو الاندماج الناتج عن قيام أحد البنوك (البنك المغير) بالاستيلاء على أسهم أحد البنوك المستهدفة (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه. وغالبا ما يتم دون موافقته، من خلال عرض سعر مغر للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة[8].

❖ **الاندماج القسري أو الإجباري:**

وهو الاندماج الذي تلجأ اليه السلطات النقدية لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، حيث يتم هذا النوع من الاندماج بين بنك متعثر وآخر ناجح. وغالبا ما يتم ذلك عن طريق قانون يشجع البنوك على الاندماج لقاء إعفاءات ضريبية مشجعة، أو عن طريق مدّ البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات البنك المدموج[9].

2. **أسباب الاندماج المصرفي:**

يمكن القول أن هناك العديد من الأسباب وراء الاندماج المصرفي لعل من أهمها:

❖ اقتصاديات الحجم الكبير:

من بين مزايا اقتصاديات الحجم الكبير:

- ✓ تحمل تكلفة التطوير التكنولوجي، واستقطاب أفضل المهارات، وإعداد البرامج التدريبية الموسعة لتطوير الخدمات وتنويعها؛
- ✓ إمكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى، لا تستطيع المصارف الصغيرة الحصول عليها[10].

ولا شك أن هذه المزايا تكون سببا رئيسيا في تخفيض التكلفة بوجه عام وزيادة القدرة التنافسية للبنوك المندمجة.

❖ كون المصارف الضخمة تبعث الثقة في نفوس العملاء والمتعاملين معها، ومن ثم تعزيز قدرات المصرف على تسويق الخدمات الكثيرة المتنوعة والشاملة، وتقديمها بأسعار مغرية، وامتلاك القدرة على اقتحام بعض المجالات التي كانت مقصورة على المؤسسات المالية غير المصرفية، كالوساطة في الأسواق المالية وخدمات التأمين.

❖ تنويع محفظة التوظيف : نتيجة تجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف، بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات[11].

❖ إن سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتحول إلى آليات اقتصاد السوق، ومن ثم التحرر المالي والمصرفي أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك، وبالتالي تسعى إلى الاندماج المصرفي لزيادة قدراتها التنافسية.

❖ إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات، من خلال منظمة التجارة العالمية، بل وتطبيق معايير كفاية رأس المال كلها من الدوافع الأساسية نحو تزايد الميل إلى إحداث المزيد من الاندماج المصرفي[12].

❖ الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية: الذي يكون سببا مؤسسا للقيام بالاندماج المصرفي والتشجيع عليه. فقد تقرر السلطات النقدية إدماج بعض البنوك بغرض تنظيم الجهاز المصرفي ليواكب المتغيرات المصرفية العالمية، والتطورات المصرفية المتلاحقة.

❖ تشكيل وحدات مصرفية ضخمة لمواجهة الأزمات المالية العالمية، وأبرز مثال على هذه الأزمات أزمة الرهن العقاري وما نجم عنها من تعثر بعض البنوك العالمية.

❖ إن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية وقيام البنك الواحد بما يسمى "بالصيرفة الشاملة" كان من أهم الدوافع إلى إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية.

❖ تحقيق مزايا عديدة من الاندماج المصرفي، مثل تحقيق وفورات الحجم، وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية، بل وزيادة القدرة على مواجهة المخاطر المصرفية[13].

3. **مزايا الاندماج المصرفي**[14]:

يترتب على الاندماج المصرفي تحقيق العديد من المزايا، التي من أهمها ما يلي:

- ✓ الوفورات الإدارية الناجمة عن إمكانية استقطاب أفضل الكفاءات والخبرات، مما ينعكس على كفاءة الأداء المصرفي؛
- ✓ زيادة قدرة البنك على النمو والتوسع، وفتح فروع جديدة؛
- ✓ زيادة قدرة المصارف على مواجهة المنافسة الدولية؛
- ✓ إن كبر حجم المصارف يسهم في استفادته من شروط أفضل في التعامل، نظرا لاتساع قاعدة ما يملكه من أصول، وحسابات رأس المال، وملاءته، وزيادة حجم تعاملاته؛
- ✓ تحسين عمليات البحث والتطوير والوفاء بمتطلبات التحديث والعصرنة؛
- ✓ اتساع إمكانيات تقديم خدمات مصرفية متنوعة، بل وتوليد أدوات تمويلية جديدة وابتكارها، بالشكل الذي يؤدي إلى خلق تدفقات نقدية وتمويلية متواصلة؛
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للبنك بعد الاندماج بجعله أكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستغلال مزايا الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وتوسيع نطاق تعاملات البنك في كافة الأسواق المحلية والخارجية؛
- ✓ إيجاد وحدات بنكية كبيرة تستطيع مواجهة البنوك الأجنبية، كما يترتب على دمج البنوك الصغيرة في مصرف كبير تحسين أداء الجهاز المصرفي بصورة أفضل؛
- ✓ تنمية الاستثمار ومواكبة الفرص الاستثمارية ؛

- ✓ تؤدي عمليات الاندماج إلى إيجاد وحدات بنكية كبيرة تسهم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المحلية، مما يسهم في النمو الاقتصادي للدولة.

ثانيا: الاندماجات العربية و واقع الاندماج المصرفي في الجزائر

1. أمثلة عن اندماجات مصرفية عربية

شهد القطاع المصرفي العربي حالات قليلة من عمليات الاندماج المصرفي باستثناء لبنان، مقارنة بما يجري في العالم. وهناك العديد من المبررات التي تدعو الدول العربية إلى القيام بعمليات الاندماج المصرفي، لعل من أهمها:

- ✓ وجود ظاهرة التمصرف الزائد في العديد من الدول العربية؛
- ✓ صغر حجم المصارف العربية وتواضع هياكلها التمويلية؛
- ✓ الحاجة إلى قيام المصارف العربية بدور أكثر فعالية على الساحة المحلية والإقليمية. والجدول رقم (01) يوضح أبرز عمليات الاندماج المصرفي عربيا خلال الفترة 1991-2007.

يبين الجدول السابق أن لبنان أكثر الدول العربية التي حدث فيها حالات اندماج مصرفي، حيث بلغت 23 حالة، وتأتي في المرتبة الثانية مصر بـ 17 حالة. ولم يتم رصد إلا حالتي اندماج في كل من سلطنة عمان والسعودية وحالة اندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين.

وفيما يلي نذكر أهم حالات الاندماج التي حصلت في لبنان وأهم النتائج والدروس المستخلصة

❖ **تجربة لبنان:**

أصدر بنك لبنان المركزي قانون تسهيل الاندماج المصرفي الذي صدر في يناير 1993 لمدة خمس سنوات ثم إمداد العمل به لمدة خمس سنوات أخرى تنتهي في يناير 2003، حيث تضمن هذا القانون عددا من الحوافز لتشجيع عمليات الدمج تمثلت في القروض الميسرة والإعفاء الجزئي من ضريبة الدخل وبعض الرسوم الأخرى[15].

فاستجاب قطاع المصارف اللبناني لقانون الاندماج المصرفي، وبدأت حالات الاندماج بين المصارف اللبنانية، ويمكن إبراز أهم حالات الاندماج المصرفي كما يلي:

- خلال عام 1994 تمت عمليتا دمج مصرفي، بين مصرف الاعتماد اللبناني ومصرف كابيتال تراست، وعملية الدمج الثانية بين مصرف الاعتماد اللبناني (مصرفا دامجا)، ومصرف فرست فنينسيال (مصرفا مندمجا).
- في عام 1997 حدثت حالة دمج أخرى بين مصرف الانتعاش (مصرفا دامجا)، والمصرف اللبناني الباكستاني (مصرفا مندمجا).
- في عام 1997 حدثت حالة دمج أخرى، فكانت بين مصرف فرانس بنك (مصرفا دامجا) ومصرف طعمة (مصرفا مندمجا).

- في عام 1998 شهد حالة الدمج الأولى بين مصرف بيبلوس (مصرفا دامجا) ومصرف بيروت للتجارة (مصرفا مندمجا).
- كذلك في عام 1998 حدثت حالة دمج أخرى بين مصرف عودة (مصرفا دامجا) ومصرف الاعتماد التجاري (مصرفا مندمجا).
- في عام 1999 تمت عملية دمج بين مصرف تراست أورينت ومصرف بيروت.
- في عام 2002 حدثت حالة دمج بين مصرف بيروت (مصرفا دامجا) ومصرف بيروت الرياض (مصرفا مندمجا).
- في مطلع عام 2004 تمت حالة الدمج الأولى بين مصرفين من أكبر المصارف العشرة في لبنان، وهما مصرف سردار ومصرف عودة.

وبناء على ما سبق، فإن أهم النتائج والدروس المستخلصة والمترتبة عن الدمج المصرفي اللبناني، تمثلت فيما يلي:

- ✓ كان لعملية الدمج المصرفي أثر في ارتفاع حجم الموجودات والودائع وحجم الإيرادات للمصارف المذكورة؛
- ✓ عدم وجود علاقة بين معدلات السيولة وتوظيف الأموال، ونمو الودائع، والعائد على حقوق الملكية في المصارف المندمجة؛
- ✓ عدم وجود علاقة بين الدمج ومعدل السيولة، ومعدل توظيف الأموال، ومعدل نمو الودائع، ويعود ذلك للأسباب التالية:
  - الافتقار إلى الخبرات والكفاءات المصرفية القادرة على إدارة المحفظة المالية بكفاءة، مما انعكس بالتالي على تأرجح الأرباح للمحفظة، إضافة إلى الافتقار للخبرات المصرفية القادرة على قياس مخاطر القروض وتقييمها، وأسهم بالتالي في زيادة الديون المعدومة، والقروض المشكوك في سدادها.
  - توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات في الأوراق المالية إلى سندات الخزينة ذات الفائدة المنخفضة، أملا في اكتساب درجة أمان عالية، فكانت النتيجة انخفاض معدل صافي الربح لديها.
  - أسهمت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة في المنطقة إلى زيادة درجة مخاطر الاستثمارات، واللجوء إلى سياسة عدم التوسع في توظيف الأموال رغم وفرة الودائع وحقوق الملكية في المصارف اللبنانية، فزادت بذلك السيولة وانخفضت الأرباح[16].

2. واقع الاندماج المصرفي في الجزائر

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن الجزائر لم يرد ذكرها في الجدول، وهذا يعني أنه لم يحدث أي اندماج بين البنوك الجزائرية. ولعل السبب يعود في ذلك إلى طبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح

بقيام عمليات الاندماج سواء بين البنوك العامة فيما بينها، أم بين البنوك العامة والبنوك الخاصة سواء كانت وطنية أم أجنبية. حيث إن التشريع الجزائري كان يسمح فقط للأجانب بامتلاك 49% من أسهم البنوك الجزائرية. وقد يعود السبب أيضا إلى أن البنوك العامة تسيطر على معظم تمويل النشاطات الاقتصادية، وتتميز بأحجام كبيرة يجعلها في غنى عن أي اندماج، بينما لم ترق البنوك الخاصة إلى المستوى المطلوب، إما لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع، ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة، وعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك الجزائرية، وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمة المالية، حيث إنها تعاني من قلة مواردها المالية، وتدني المستوى الفني والتكنولوجي، وغياب التنظيم الإداري السليم.

ولذلك، فمن الضروري أن تتبنى البنوك الجزائرية سياسة الاندماج المصرفي، وأن تولي لها أهمية كبيرة في مواجهة التحديات، خصوصا مع سعي الجزائر للانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وما يعنيه من دخول عدد كبير من المؤسسات المصرفية الكبيرة إلى السوق الجزائرية لعرض خدماتها التي تكتسي طابع الابتكار والتجديد، خاصة أن الساحة المصرفية الجزائرية لم تعرف لحد الساعة هذا النوع من الخدمات. وهناك عدة أسباب تؤدي الى ضرورة اندماج البنوك الجزائرية، نذكر منها:

- ✓ عدم قدرة البنوك الجزائرية منفردة على منافسة البنوك الأجنبية؛
- ✓ صغر حجم رؤوس أموال البنوك الجزائرية مقارنة برؤوس الأموال الضخمة التي تجمعت لدى البنوك العالمية، التي هي في غالبها هي بنوك مندمجة؛
- ✓ ضعف كفاءة أداء البنوك الجزائرية وعدم تجربتها في دخول مجالات الخدمات المصرفية الحديثة كالمشتقات المالية وغيرها؛
- ✓ الالتزام بمقررات لجنة بازل يستلزم اندماج البنوك الجزائرية لتكوين رأس المال الكافي لذلك.

ثالثا. الاندماج المصرفي ودوره في تحسين أداء البنوك الجزائرية:

يعدّ تحسين الأداء نتيجة الاندماج من الأمور الهامة، التي تشغل حملة الأسهم، وعملاء البنك والسلطات التنظيمية والإشرافية في الجهاز المصرفي. فيحاول البنك الدامج تحسين أداء البنك المندمج ويساعده على خفض التكاليف، وتغيير مكونات المحفظة المالية في اتجاه الأصول الأكثر ربحية، ويكون ذلك نتيجة انخفاض المخاطر التي تواجه المصرف الكبير الناشئ بعد الاندماج[17]. ويمكن تلخيص أثر عمليات الاندماج في كفاءة البنوك من خلال الجدول رقم (02).

وبهدف تحسين أداء البنوك الجزائرية، قامت السلطات بالعديد من محاولات الإصلاح المصرفي الهادفة إلى تعزيز قدرته التنافسية وتنويع منتجات الخدمات التي يقدمها، وتجسدت جهود الإصلاح بتعديل النصوص

التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 الصادر بتاريخ 1986/08/19، والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض بوصفه محاولة لإصلاح الجهاز المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية. فقد تم تعديله بالقانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12، والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية. أما الموجة الثانية من الإصلاح التي بدأت بالفعل خلال قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 وهو استكمال للإصلاحات السابقة، والذي يعد أول قانون شامل ينظم الجهاز المصرفي، وهدف إلى زيادة كفاءة السوق وتعزيز التنافسية، وكذا تعزيز دور الجهات الرقابية في الجهاز المصرفي. فتعتبر مرحلة لتحرير الجهاز المصرفي من خلال التوسع في الوساطة المالية وإقامة بنية تحتية لنظام مصرفي عصري. ولكن وضعية الجهاز المصرفي تأزمت خلال أزمة المصارف الخاصة، التي نتج عنها إفلاس بنكين وسحب الاعتماد منهما. وبالتالي جاء الأمر 11/30 الصادر بتاريخ 2003/80/26، والمتعلق بتعديل قانون النقد والقرض، الذي كانت له انعكاساته على الجهاز المصرفي، بشقيه البنك المركزي والمصارف التجارية. بالإضافة إلى ما سبق، تم إصدار الأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26، من أجل دعم استقرار الجهاز المصرفي.

وقد اتسمت هذه الإصلاحات المصرفية بالطابع التشريعي، ولم يكن لها أي أثر إيجابي في أداء الجهاز المصرفي الجزائري. وهذا ما سيتم مناقشته في النقطة الموالية.

❖ **تطور أداء الجهاز المصرفي الجزائري**

يتم قياس مردودية البنك الإجمالية من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA). وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3) الذي يلخص تطور هذين المؤشرين في البنوك الجزائرية.

1. **مردودية الأموال الخاصة** (ROE)

تقيس مردودية الأموال الخاصة (ROE) النسبة المئوية لعائد كل دينار من الأموال الخاصة للبنك. هذا المؤشر يحسب بالعلاقة:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة للمصارف.

وتشير نتائج الجدول إلى أن هذا المؤشر شهد ارتفاعا متواصلا بالنسبة للبنوك العامة خلال الفترة (2006-2009)، بعد الانخفاض الذي عرفته خلال الفترة (2002-2005). حيث سجلت زيادة استثنائية انتقلت من 17.41% سنة 2006 إلى 25.93% سنة 2009.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة، فقد شهدت تحسنا قويا في سنة 2007 بـ 4.6 نقطة بالمقارنة مع سنة 2006، وعرفت تراجعا في المردودية بالنسبة لبقية السنوات. فبعدما كانت نسبتها 28.01% سنة 2007 أصبحت على

التوالي 25.6%، و21.84%، و16.79%. في السنوات 2008، 2009، 2010. وسجلت أدنى قيمة لها سنة 2003 بمعدل 16.68%.

ويرجع التحسن التدريجي لمردودية الأموال الخاصة بالبنوك العامة لعدة عوامل منها: ارتفاع حجم أعمالها وعدم قيامها بتوزيع الأرباح المحققة سنة 2008 (تطبيقا للتعليمة الجديدة لبنك الجزائر فيما يخص رفع الرأسمال الأدنى للبنوك التجارية إلى 10 مليار دينار)، مما أدى إلى ارتفاع حجم الأموال الخاصة. وبعدها شهدت تراجعًا للمردودية ما بين سنتي 2009 و2010 من 25.93% إلى 22.70%. ويعود هذا الانخفاض إلى إجراءات الرفع من رأس المال، على حساب الأرباح.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة، فيعود سبب الانخفاض المستمر للمردودية مع بقائها أقل من تلك المسجلة في البنوك العامة إلى الأسباب التالية : تصفية بعض المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى التراجع في التعامل مع هذه البنوك.

كما نلاحظ أن مردودية الأموال الخاصة في البنوك العامة تعود أساسا إلى ارتفاع الرافعة المالية، فكانت في حدود 20 خلال الفترة ما بين 2006-2009، وانخفضت إلى 18 سنة 2010. أما بالنسبة إلى البنوك الخاصة فكانت رافعتها المالية منخفضة باستمرار إلى أن وصلت إلى 5 سنة 2010. وهو ما يفسر سيطرة البنوك العامة على معظم مؤشرات النظام المصرفي على حساب البنوك الخاصة.

2. **مردودية الأصول** (ROA)

يعود تحسن مردودية الأموال الخاصة بالبنوك الخاصة أساسا إلى العائد المرتفع لأصولها المنتجة. ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

مردودية الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

يتبين من خلال الجدول رقم (3) أن مردودية الأصول (ROA) للبنوك العامة كانت أقل من تلك المسجلة لدى البنوك الخاصة، فقد أثر انخفاض معدل مردودية الأموال الخاصة على مردودية الأصول، فكانت النسبة مستقرة تقريبا في الفترة ما بين 2002-2005، وسجلت زيادة طفيفة من سنة لأخرى خلال الفترة 2006-2010، من 0.75% سنة 2006 إلى 1.25% سنة 2010. في حين كانت النتائج المحققة أفضل بالنسبة للبنوك الخاصة، وهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى من 1.58% سنة 2002 إلى 3.49% سنة 2010.

ويشير هذا الفارق إلى التسيير الأفضل لمخاطر القروض من طرف البنوك الخاصة التي لها حصة أقل أهمية من الديون غير الناجعة، والتي تتطلب تكوين مؤونة. ويعدّ المستوى العالي لعمليات البنوك العامة مع البنك المركزي بمعدلات الاسترجاع، في ظل ظرف يتميز بفائض هيكلي في السيولة عاملا مفسرا آخر.

ويتضح من خلال الجدول رقم (4) أن مردودية البنوك العامة والخاصة كانت معتبرة، وقدرت مردودية الأموال الخاصة بنسبة 19.0% سنة 2013، وهي في انخفاض مستمر بدءا من سنة 2011. أما بالنسبة إلى مردودية الأصول، فهي أيضا في انخفاض مستمر وقدرت بنسبة 1.67% سنة 2013.

النتائج:

من خلال الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يعدّ الاندماج المصرفي خطا دفاعيا لتعزيز قدرات المصارف التنافسية لمواجهة التكتلات المصرفية الأجنبية؛
- ✓ وهو من الركائز الأساسية التي تضمن الثبات المالي للمصارف، ويعزز قدرتها على تطوير نفسها، ويساعدها على تحصيل أعلى مستويات التنافسية في السوق؛
- ✓ إنه ضمان لاستمرارية ربحية البنوك؛
- ✓ الاندماج يحمي البنوك من الإفلاس؛
- ✓ يترتب عن المصرفية الزائدة أي زيادة عدد البنوك عدم كفاءة الأداء وانخفاض الإنتاجية والربحية؛
- ✓ وبالرجوع إلى واقع الاندماج، فإنه قد طبق في بعض الدول العربية خاصة لبنان، والأردن، والسعودية، ومصر والإمارات العربية المتحدة. أما في الجزائر فلم يحدث أي حالة اندماج مصرفي، وهذا راجعا للأسباب التي ذكرت سابقا؛
- ✓ بذلت الجزائر جهود كبيرة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية الجزائرية، لكن لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية؛
- ✓ لم يؤدّ تحرير السوق المصرفية الجزائرية إلى بروز المنافسة، نتيجة تعثر تجربة البنوك الخاصة؛
- ✓ لا تعود هيمنة البنوك العامة على السوق المصرفي في الجزائر إلى كفاءتها، وإنما إلى طبيعة ملكية هذه البنوك للدولة، وإلى ضعف الثقة في البنوك الخاصة، وهو ما ترتب عنه نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة؛
- ✓ ونظرا إلى الانخفاض المستمر في مردودية البنوك العامة والخاصة، بدءا من سنة 2011 فإنه أصبح من الضروري إعادة صياغة استراتيجيات وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف تحسين الأداء.

خاتمة:

يتضح من التوجهات الحديثة في الصناعة المصرفية وواقع الجهاز المصرفي الجزائري أن دمج البنوك يمثل أحد أهم الاستراتيجيات التي على البنوك الجزائرية إتباعها، فضلا عن أن هناك حاجة ملحة لدمج البنوك خصوصا مع تزايد انفتاح أسواق رؤوس الأموال وما تفرضه المتطلبات الجديدة للجنة بازل، إضافة إلى ما يتسم به

الجهاز المصرفي في الجزائر من سيطرة البنوك العامة على نسبة كبيرة من السوق، وصغر حجم البنوك الخاصة، سواء من حيث رأس المال أم حجم الأصول، مما يتطلب دمج هذه البنوك مع كيانات أكبر لتجنب مخاطر التعثر المالي.

ومما لاشك فيه أن تحديث الجهاز المصرفي وتطويره أصبح ضرورة ملحة في المرحلة الراهنة لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وتمكين البنوك الجزائرية من اكتساب المقومات التنافسية لرفع أداء المصارف والتكيف مع مستجدات وتحديات العولمة. ونظرا إلى ضعف أداء الجهاز المصرفي الجزائري، وتعثر البنوك الخاصة فقد تعززت فكرة اقتراح الاندماج المصرفي بوصفه حلا لتنقية الجهاز المصرفي وتحسينه، أيضا ضرورة التنويع في الخدمات المصرفية من خلال الاندماج، الذي من شأنه زيادة مردودية البنوك وتقديم خدمات أفضل. وهنأك مجموعة أخرى من الاقتراحات نوردها كما يلي:

- ✓ تطوير القوانين والتشريعات التي تعمل على إنجاح عمليات الاندماج المصرفي وتشجيعها؛
- ✓ زيادة التنافس بين البنوك، عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة، سواء كانت محلية أم أجنبية؛
- ✓ كذلك يجب أن يسبق الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية؛

وفي الأخير يجب مواصلة الإصلاحات المصرفية وتعميقها من خلال الاندماج المصرفي تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.

ملحق الجداول:

جدول رقم (01): حالات الاندماج المصرفي في الدول العربية

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99/93	لبنان	23 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	17 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين و الكويت	بنك عمان التجاري
2005	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني وبنك مسقط	البنك الوطني العماني
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي
2007	الإمارات	حالة واحدة	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، سبتمبر، 2007.

الجدول رقم (2): أثر عمليات الاندماج المصرفي في الكفاءة المصرفية

		كفاءة التكلفة والدخل (أحسن تخصيص للكفاءات والقدرات)	اقتصاديات الحجم (تقليص متوسط التكلفة)	آ ثار التنويع (جعل التوليفة مرد ودية / خطر مثلى)
		إعادة تنظيم الهياكل، التخلص من ازدواجية الهياكل، تحفيز العمال ونشر المعلومات.	استثمارات تكنولوجية، الوصول إلى مساحة مالية كافية لتمويله وتدنية التكاليف الثابتة.	الانطلاق في نشاطات جديدة قطاعية أو جغرافية (بنوك- تأمينات)
حسب درجة التدويل	الاندماج عبر الدول	إمكانية تحقيق أرباح كفاءة الدخل	يحتمل أن تكون أكثر أهمية محليا	الأرباح ممكنة إذا كانت المردوديات الخاصة بالنشاطات مستقلة
	الاندماجات المحلية	أرباح كفاءة التكلفة		
حسب حجم البنك المستحوذ	البنوك الكبيرة	إن أكبر المصارف هي عادة في المتوسط أكثر كفاءة حيث يتم تمويل كفاءات الكيانات الأقل حجما	أرباح إستراتيجية تقليص التكاليف الخاصة بالتمويل، امتلاك سلطة سوق واستغلال المزايا الاستراتيجية	حجم مناسب ضروري للانطلاق في نشاطات جديدة
	مؤسسات إقراضية صغيرة		أرباح العمالة	

المصدر: روفية ضيف، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال الاندماج، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 135.

الجدول رقم (03): مؤشرات المردودية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2002-2010

الوحدة c/o

		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البنوك العامة	مردودية رأس المال (ROE)	8.11	5.32	3.93	5.63	17.41	23.64	25.01	25.93	22.70
	مردودية الأصول (ROA)	0.51	0.34	0.23	0.30	0.75	0.87	0.99	1.16	1.25
	الرافعة المالية (EM)	16	16	17	18	23	27	25	22	18
البنوك الخاصة	مردودية رأس المال (ROE)	21.59	16.68	23.59	25.43	23.40	28.01	25.60	21.84	16.79
	مردودية الأصول (ROA)	1.58	1.16	1.72	2.38	2.49	3.21	3.27	3.28	3.49
	الرافعة المالية (EM)	14	14	14	11	9	9	8	7	5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002-2010

الجدول رقم (04): مردودية البنوك العامة والخاصة للفترة 2011-2013

الوحدة c/o

	2011	2012	2013
مردودية رأس المال	24.58	22.67	18.97
مردودية الأصول	2.10	1.93	1.67

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2013

الهوامش والإحالات:

[1] وليد عيدي عبد النبي، الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي، البنك المركزي العراقي، ص 03.

[2] Gilbert Angenieux, les fusions et l'évaluation des entreprises, dunot, paris, 1970, pp13.

[3] إبراهيم شحاتة وآخرون، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك، "تجارب وخبرات"، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000، ص 289.

[4] محمود أحمد عبد الرحيم التوني، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 74.

[5] صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 98.

[6] سمير محمد عبد العزيز، السياسات الاقتصادية للمستقبل، مدخل اتخاذ القرارات، مركز الاسكندرية، مصر، 2000، ص 154.

[7] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2003، ص 163.

[8] مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 113.

[9] أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنا، بيروت، 2000، ص ص 11-10.

[10] محمود أحمد عبد الرحيم التوني، مرجع سابق ذكره، ص 81.

[11] بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر، ماي 2005، ص 178.

[12] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 167.

[13] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 203.

[14] كنجو كنجو، غسان الطالب، الاندماج المصرفي قرار المصارف العربية في مواجهة التحديات المصرفية الدولية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 33 لعام 2003، ص 287.

[15] القطاع المالي العربي في مواجهة الاندماج و التملك (تجارب و خبرات)، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص ص 109-311.

[16] غازي عبد المجيد الرقيبات، الدمج المصرفي و أثره على الميزة التنافسية للمصارف التجارية في القطاع المصرفي الأردني (1986-2006)، شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، تخصص مصارف، 2008، ص 57.

[17] فوزية أحمد عبد الحميد سعد، "جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الاسلامية المصرية، رسالة الماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص 43.